مجلة دراسات اقتصادية ISSN 1112 -7988 / E-ISSN 8627-2710
المجلد: 22 العدد: 01 السنة: 2022 ص ص: 476–491

السياسة السعرية للحليب المبستر في الجزائر بين التقنين ورفع الدعم

Price policy of pasteurized milk in Algeria between regulation and Abolition of Subsidies

عرابي محفوظ*، جامعة آكلي محند أولحاج – البويرة (الجزائر)، a.mahfoud@univ-bouira.dz

تاريخ الارسال: 2022/02/20	تاريخ القبول: 2022/05/29	تاريخ النشر: 2022/06/15	المؤلف المرسل: عرابي محفوظ

الملخص:

تحاول هذه الدراسة التطرق إلى إشكالية تقنين سعر الحليب المبستر في الجزائر وتحليل انعكاساتها على المنتج والمستهلك، الميزان التجاري الجزائري ومستويات الاكتفاء الذاتي منه، وقد أظهرت الدراسة عدم نجاعة السياسة السعرية المطبقة على الحليب المبستر في الجزائر منذ 2001، نظرا للتناقض الكبير بين الإنتاج والاستهلاك، حيث تدعم هذه الأخيرة الاستهلاك بدرجة كبيرة جدا في حين تخفض ربح المنتجين مما يقلص الإنتاج من جهة، وتشجع استعمال مسحوق الحليب المدعم في الإنتاج على حساب الحليب الطازج مما يرفع الواردات ويزيد التبعية الغذائية للأسواق الخارجية وهذا ما ينعكس سلبا على مستويات الاكتفاء الذاتي وهنا تبرز حتمية رفع الدعم عن أسعار الحليب المبستر.

الكلمات المفتاحية: سياسة سعرية، حليب مبستر، إنتاج، استهلاك، اكتفاء ذاتي.

Abstract:

This paper attempts to study the problem of regulating the price of pasteurized milk in Algeria and analyzing of their implications on producers and consumers, the Algerian trade balance and levels of self-sufficiency. The study showed the ineffectiveness of the price policy applied to pasteurized milk in Algeria since 2001, Due to the great contrast between production and consumption, where price policy supports very high consumption while reducing the profit of producers, which reduces production, and encourages the use of milk powder supported in production at the expense of fresh milk, which raises imports and increases the food dependency of foreign markets, this is reflected negatively on levels of self-sufficiency and here emerges the inevitability of the removal of subsidies on pasteurized milk.

Keywords: price policy, pasteurized milk, production, consumption, self-sufficiency.

* المؤلف المرسل: عرابي محفوظ

1. مقدمة:

يحتل الحليب المبستر صدارة السلع المستهلكة في الجزائر من طرف كافة الفئات الاجتماعية ومن مختلف الأعمار إذ يعد استهلاكه عادة غذائية داخل المجتمع الجزائري، فاستهلاكه يحمل طابعا رمزيا وغذائيا في الوقت نفسه، وكما لا يخفى على عامة الناس أنه ثاني مادة استهلاكية مقننة وخاضعة لدعم الدولة الجزائرية بعد مادة الخبز، لما له من أهمية اقترنت بالسلوك الغذائي للفرد الجزائري، لذلك سعت الدولة جاهدة لإبقائه في متناول كل الطبقات الاجتماعية خاصة الفئات المحدودة الدخل.

ويشكل سعر الحليب المبستر الموضب في أكياس بلاستيكية بسعة 1ل والذي حددته الدولة الجزائرية بسعر 25دج/لتر منذ سنة 2001م موضوع جدل كبير في كل الأوساط المعنية سواء بإنتاجه أو باستهلاكه، نظرا لمستويات الاكتفاء الذاتي المنخفضة جدا التي سجلتها ولازالت تسجلها الدولة الجزائرية في هذه المادة، حيث ورغم الدعم الكبير للقطاع بجميع مستوياته إلا أنها لم تحقق النجاح المطلوب، أين بقيت الجزائر عاجزة عن فك لغز كيس الحليب المبستر الذي لا يزال الجزائريون في عدة مناطق يتسابقون في طوابير طويلة للظفر به.

1.1. إشكالية الدراسة:

انطلاقا مما سبق ذكره، جاءت هذه الدراسة لتبرز انعكاس السياسة السعرية للحليب المبستر التي تبنتها الدولة الجزائرية منذ سنة 2001م على الاقتصاد الجزائري بمستوييه الجزئي والكلي، وإمكانية تبني نظام الأسعار الحرة ومن هنا يمكن صياغة الإشكالية التالية:

ما مدى حتمية الانتقال من نظام أسعار مقنن إلى نظام الأسعار الحرة لمادة الحليب المبستر في الجزائر؟

2.1. الأسئلة الفرعية:

وللإلمام بجميع النواحي التي تتضمنها هذه الإشكالية نطرح التساؤلات التالية:

- ما مضمون السياسة السعرية المطبقة على الحليب المبستر في الجزائر؟
- كيف انعكست السياسة السعرية للحليب المبستر على المنتج والمستهلك؟
- كيف أثرت السياسة السعرية للحليب المبستر على الاقتصاد الجزائري ومستويات الاكتفاء الذات؟

3.1. فرضيات الدراسة:

بغرض الإجابة عن الإشكالية والأسئلة الفرعية اعتمدنا في دراستنا على الفرضيات التالية:

- الحليب المبستر بأنواعه ومصادره المختلفة يعتبر من المواد المقننة في بلدنا الجزائر، حيث يخضع لسياسة سعرية مفروضة من طرف الدولة منذ 2001؛
- السعر المقنن للحليب المبستر المعاد تكوينه لا تغطي تكلفة إنتاجه؛
- عرض محدود وطلب متزايد على الحليب المبستر المعاد تكوينه يخلق مستويات منخفضة من الاكتفاء الذاتي بالجزائر.

4.1. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تعالج موضوع جد مهم وهو إشكالية تقنين الحليب المبستر الذي تعاني من فاتورته الضخمة ميزانية الدولة الجزائرية.

5.1. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز انعكاسات تقنين الحليب المبستر في الجزائر على المنتج والمستهلك، الميزان التجاري ومستويات الاكتفاء الذاتي منه.

6.1. منهجية الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا على مزيج من المنهجين الوصفي والمنهج التحليلي، اللذان يعتمدان على وصف المفاهيم الواردة في الدراسة وصفا علميا دقيقا، من أجل تحديد ملامحها وصفاتها بدقة، كما قمنا بجمع أكبر قدر من المعلومات والبيانات عن الظاهرة المدروسة و تحليلها و تفسيرها بالاعتماد على المنهج الإحصائي الوصفي من خلال الاستعانة بمجموعة من الأدوات الإحصائية قصد الوصول إلى نتائج علمية حول مدى حتمية الانتقال إلى نظام الأسعار الحرة لحليب المبستر في الجزائر والخلي عن سياسة الأسعار المقننة.

7.1. الدراسات السابقة:

تم استطلاع مجموعة من الدراسات المتعلقة بالموضوع قيد الدراسة، ومن أهم هذه الدراسات:

– الدراسة الأولى تحت عنوان مساهمة شعبة الحليب في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر (براحو، 2002/2003)، تناولت هذه الدراسة موضوعا يدور حول مادة استهلاكية أساسية وهامة هي مادة الحليب التي تدخل في عديد قطاعات الاقتصاد الجزائري، حيث هدفت الدراسة إلى معرفة الإمكانيات الفعلية المتاحة من هذه المادة، تبيان مكانة وأهمية استهلاك الحليب في الجزائر، تحديد حجم الفجوة الغذائية وتبعية الجزائر للسوق الخارجي من حيث استيراد المادة الأولية لإنتاج الحليب والمتمثلة في مسحوق الحليب، وتوصلت الدراسة إلى وجود تبعية غذائية كبيرة من حيث استيراد المواد الأولية التي تكلف الجزائر مبالغ طائلة من العملة الصعبة لاستيرادها، عجز الصناعة الجزائرية عن مواجهة الطلب المتزايد على الحليب بسبب زيادة الطلب والاستهلاك والراجع اساسا إلى الزيادة السكانية السريعة، معاناة القطاع العام من مشاكل ديون المجمع الصناعي للحليب "GIPLAIT" وقدم التجهيزات الصناعية، تخوف القطاع الخاص من الاستثمار في إنتاج الحليب خاصة المبستر بسبب سعره المدعم وتوجهها نحو إنتاج مشتقات الحليب.

– الدراسة الثانية تحت عنوان سوسيولوجية استهلاك مادة الحليب في الجزائر: دراسة ميدانية لحي باب الواد بالجزائر العاصمة (سايب، 2008/2009)، حاولت هذه الدراسة معالجة موضوع الاستهلاك الغذائي لمادة الحليب ومشتقاته، من حيث الحجم والنوعية، ومدى ارتباطه بالمؤثرات الخارجية، كالعامل الاقتصادي الذي يشمل الدخل والقدرة الشرائية للفرد وكذا العامل الثقافي الذي يتمثل في مختلف العادات والتقاليد وبروز سلوكات غذائية متباينة لدى مختلف الفئات الاجتماعية التي تتألف من طبقات مهنية متباينة، كل طبقة تحمل ثقافة خاصة بها من حيث القيم والمعايير، في حين أن دور الإعلام لا يقل أهمية عن بقية العوامل السابقة كونه يعد العامل البارز في توجيه سلوكات الأفراد في تبني أنماط غذائية جديدة، فالإشهار المرئي له وقع كبير على افراد

المجتمع خاصة المراهقين والشباب، وقد أوصت الدراسة بضرورة المحافظة على سعر الحليب المدعم، وضرورة التدعيم المادي لقطاع إنتاج الحليب وتشجيع تربية الأبقار.

8.1. خطة الدراسة:

وللإجابة على هذه الإشكالية تناولت هذه مفاهيم ومنطلقات أساسية للحليب المبستر؛ السياسة السعرية المطبقة على الحليب المبستر في الجزائر؛ انعكاسات السياسة السعرية للحليب المبستر في الجزائر على المنتج والمستهلك؛ انعكاسات السياسة السعرية للحليب المبستر على الميزان التجاري الجزائري؛ وفي الأخير تأثير السياسة السعرية على مستويات الاكتفاء الذاتي من الحليب المبستر في الجزائر.

2.الحليب المبستر مفاهيم ومنطلقات أساسية:

بسترة الحليب هي معالجة الحليب بالحرارة المعتدلة والكافية للقضاء على الكائنات الحية الدقيقة المسببة للأمراض ومعظم الكائنات الحية غير المسببة للأمراض، دون التأثير على خصائص الحليب النوعية أو قيمته الغذائية، وهناك عدة طرق لبسترة الحليب تختلف حسب درجات الحرارة والوقت المستخدمين في البسترة، وأكثرها استعمالا البسترة البطيئة، البسترة ذات الحرارة العالية والوقت القصير والبسترة الخاطفة.

1.2.تعريف الحليب المبستر:

ينتج عن عملية البسترة حليب يمكن حفظه لمدة طويلة نسبيا، ولتبيان مفهوم الحليب المبستر نعرض التعاريف التالية:

التعريف الأول: " الحليب المبستر هو الحليب الذي تعرضت كل جزيئاته لعملية بسترة تضمن إبادة الميكروبات الممرضة وذلك برفع درجة حرارته لوقت محدد بحيث تكون المعاملة الحرارية لا تقل عن 63°م/ 30 دقيقة أو 72°م/ 15 ثانية أو ما يعادلهما ثم يبرد فورا لدرجة أقل من 7°م على أن تتم هذه العملية في الأجهزة والمعدات الخاصة بهذا الغرض حتى يتم تعبئته بصورة آمنة" (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2016، صفحة 9)

التعريف الثاني: " الحليب المبستر هو الحليب الذي تعرض لإحدى طرق البسترة بغرض ضمان صلاحيته للاستهلاك من الناحية الصحية وحفظه من التلف لمدة قصيرة" (مرشدي، 1998، صفحة 3)

التعريف الثالث: يعرف المشرع الجزائري في المادة 16 من الجريدة الرسمية في عددها 69 الصادرة بتاريخ 1993/10/27م الحليب المبستر بأنه "الحليب المعرض لمعالجة حرارية تتوصل إلى القضاء تقريبا على مجموع الجراثيم العادية ومجموع الجراثيم المتسببة في أمراض مع العناية بعدم المس بالهيكل الفيزيائي للحليب وتكوينه وتوازنه الكيميائي وخميراته وفيتاميناته".

ويضيف في المادة 17 من نفس الجريدة أنه يجب أن يخضع الحليب لكي يكون مبسترا لما يلي:

- إما لحرارة قدرها 63°م طوال مدة 30 دقيقة؛
- وإما لحرارة قدرها 85°م طوال مدة قدرها من 15 إلى 20 ثانية؛
- وإما آنيا بحرارة قدرها 95°م.

نستنتج مما سبق أن الحليب المبستر هو كل حليب تمت بسترته باستعمال إحدى طرق البسترة (البطيئة، السريعة، الخاطفة) ثم التبريد السريع والفجائي له، دون المساس بخواصه الطبيعية، وقيمته الغذائية، على أن يحفظ في حرارة تقل أو تساوي 06 درجات مئوية لمدة 07 أيام.

2.2.أنواع الحليب المبستر:

يمكن تصنيف الحليب المبستر حسب معيارين أساسين أولهما حسب نوع المادة الأولية المستعملة، والثاني حسب محتواه من المادة الدسمة ونوجز هذه التصنيفات في الآتي:

1.2.2.حسب نوع المادة الأولية المستعملة:

يصنع الحليب المبستر انطلاقا من مادة أولية أساسية هي الحليب الطازج الخام، ويمكن تعويضها بالحليب المجفف في حالة العجز عن توفيرها كما هو الحال في بلدنا الجزائر، وعلى هذا الأساس يمكن تصنيف الحليب المبستر حسب المادة الأولية المستعملة إلى:

الشكل رقم (01): تصنيف الحليب المبستر حسب نوع المادة الأولية المستعملة

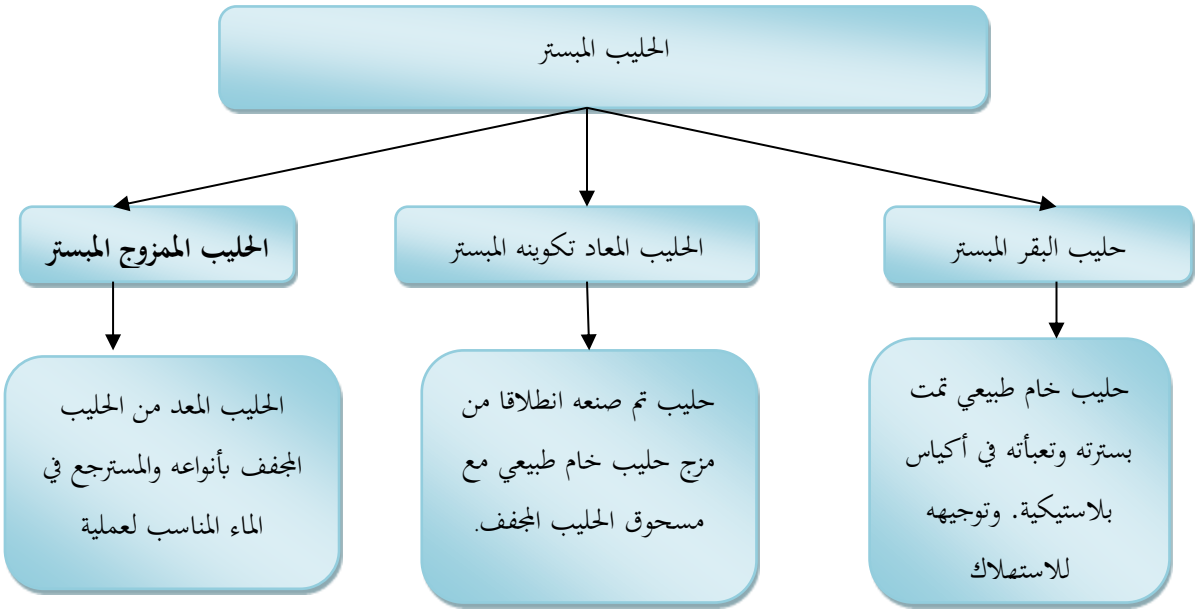

المصدر: من إعداد الباحث.

بالرغم من كون الحليب الطازج السائل المادة الخام الرئيسية في إنتاج الحليب المبستر إلا أنه يمكن إنتاجه أيضا بالاعتماد على مصدر آخر وهو الحليب المجفف، وهذا بعد مزجه بالماء وتعديل مكوناته، أو خلط الحليب المسترجع (الحليب المجفف الممزوج بالماء) مع الحليب الطازج بنسب متفاوتة وغالبا ما تكون نسبة المزج 50%.

2.2.2.حسب محتواه من المادة الدسمة:

حددت الجريدة الرسمية ثلاثة أصناف من الحليب المبستر حسب محتواه من المادة الدسمة وهي كما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (02): تصنيف الحليب المبستر حسب محتواه من المادة الدسمة

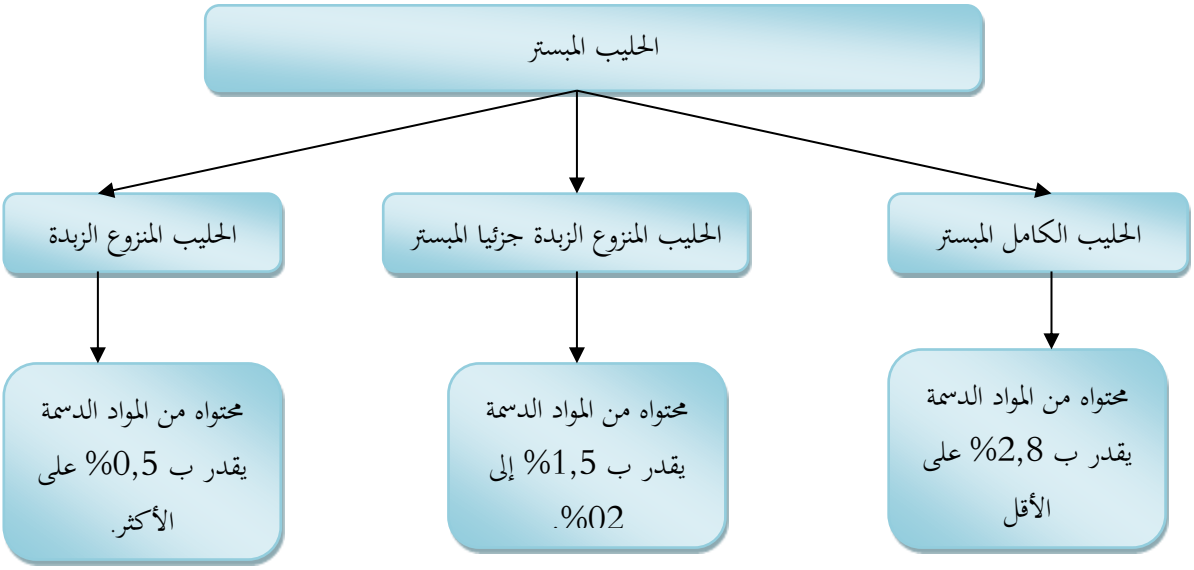

المصدر: من إعداد الباحث.

إذن الحليب المبستر هو كل حليب تمت بسترته بهدف إطالة مدة حفظه ومنع فساده لفترة محددة دون المساس بخواصه وقيمته الغذائية، وحسب محتواه من المواد الدسمة يصنف إلى ثلاث أنواع: الحليب الكامل المبستر، الحليب المنزوع الزبدة جزئيا المبستر، والحليب المنزوع الزبدة المبستر، ويجب حفظه في درجة حرارة منخفضة واستهلاكه قبل 7 أيام من تاريخ صنعه.

3. السياسة السعرية المطبقة على الحليب المبستر في الجزائر:

على عكس منتجات الحليب الأخرى التي يتحدد سعرها وفقا لقوى العرض والطلب، فإن الحليب المبستر يعتبر من المواد المقننة في بلدنا الجزائر، حيث يخضع لسياسة سعرية مفروضة من طرف الدولة، وهنا يمكننا التمييز بين ثلاثة أنواع من الحليب المبستر المعبأ في أكياس بلاستيكية الموجود في الأسواق الوطنية، والتي تختلف أسعارها وهي:

1.3. الحليب المعاد تكوينه المبستر LPCs:

هذا المنتج خاضع لنظام أسعار وهوامش منظمة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 16-65 الصادر في 16 فيفري 2016، المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 01 -50 المؤرخ في 12 فيفري 2001، والمتضمن تحديد أسعار الحليب المبستر والموضب عند الإنتاج وفي مختلف مراحل التوزيع والذي يلخصه الجدول الموالي:

الجدول رقم (01): الأسعار المحددة للحليب المبستر والموضب عند الإنتاج وفي مختلف مراحل التوزيع بالجزائر منذ سنة 2001

العناوين	حليب منزوع الدسم جزئيا ومبستر ومدعم وموضب في أكياس	
	2001	2016
سعر البيع في رصيف المصنع	23,35 دج	23,20 دج
هامش ربح التوزيع بالجملة	0,75 دج	0,90 دج
سعر بيع المنتوج المسلم للبائع بالتجزئة	24,10 دج	24,10 دج
هامش ربح التوزيع بالتجزئة	0,90 دج	0,90 دج
السعر للمستهلكين	25,00 دج	25,00 دج

المصدر: وزارة المالية، 2016، ص18.

تنص المادة الأولى من المرسوم التنفيذي السابق على أنه "يقصد بالحليب المبستر في مفهوم هذا المرسوم، الحليب المبستر منزوع الدسم جزئيا والمتحصل عليه بطريقة إعادة التكوين أو إعادة المزج لمسحوق الحليب المدعم والموزع حصريا من طرف الديوان الوطني المهني للحليب ومشتقاته، الذي يحتوي على مواد دسمة تتراوح بين 1,5% إلى 02% " (وزارة المالية، 2016، صفحة 18)، يظهر لنا أن السعر النهائي للحليب المبستر LPCS والموجه للمستهلكين هو 25دج للتر الواحد، منذ سنة 2001م، رغم وجود تغير قدره 0,15دج في سعر البيع في رصيف المصنع أين انخفض السعر من 23,35دج سنة 2001م إلى 23,20دج سنة 2016م، ويمكن إرجاع هذا الانخفاض الذي فرضته الدولة على المؤسسات المنتجة إلى تخفيض سعر مسحوق الحليب المدعم من 159دج/كغ إلى 157دج/كغ سنة 2016م، كما أن أهم ما يوضحه الجدول هو انخفاض هامش الربح على كامل السلسلة الإنتاجية إذ لم تتجاوز 01دج منذ 2001م.

2.3.الحليب الممزوج المبستر:

تنص التعليمة الوزارية رقم 127 المؤرخة في 03 مارس 2014م والخاصة بنظام تأطير تسويق حليب الأكياس المبستر على أنه بالنسبة للحليب المكون من مزيج بين مسحوق الحليب والحليب النيئ مهما كانت نسبة المزج، فإنه يباع بالسعر المقنن 25 دج للتر الواحد (مديرية التجارة لولاية قسنطينة ، 9 أفريل 2014).

3.3.حليب البقر المبستر:

تنص التعليمة الوزارية رقم 127 المؤرخة في 03 مارس 2014م والخاصة بنظام تأطير تسويق حليب الأكياس المبستر على أنه لا يطبق محتوى المرسوم التنفيذي رقم 01 – 50 المؤرخ في 12 فيفري 2001م، على الحليب النيئ من الإنتاج الوطني والذي يتم جمعه لدى المربين والموجه لصناعة مختلف أنواع الحليب المبستر الكامل، المنزوع الزبدة جزئيا والمنزوع الزبدة، وهي تباع بأسعار حرة.

مما سبق ذكره يجدر التنويه إلى أن السعر المقنن لا يشمل حليب البقر المبستر بأنواعه المنتج انطلاقا من حليب البقر الطازج فقط، بل يباع بأسعار حرة يحددها المنتجون حسب قوى العرض والطلب، بينما يطبق السعر المقنن والمقدر ب25دج على الحليب المبستر المنتج انطلاقا من مسحوق الحليب المجفف والمواد الدسمة، أو الحليب المبستر المنتج انطلاقا من مزج الحليب الطازج مع مسحوق الحليب المجفف مهما كانت نسبة المزج بينهما.

4.انعكاسات السياسة السعرية للحليب المبستر في الجزائر على المنتج والمستهلك:

يمثل الإنتاج والاستهلاك طرفي المعادلة الأساسية اللذان يجدر التركيز عليهما لتحقيق التوازن وبلوغ مستويات الاكتفاء الذاتي، حيث يمثل كل منهما على حدا جانب العرض والطلب على مادة الحليب المبستر في الجزائر، وسنحاول في الآتي تبيان انعكاسات السياسة السعرية المطبقة على هذه المادة منذ سنة 2001م على هذين الأخيرين.

1.4. انعكاس السياسة السعرية للحليب المبستر على المنتج:

تنعكس السياسة السعرية للحليب المبستر على المنتج في نقطتين هامتين هما: انخفاض هامش الربح بسبب تحديد سقف سعر البيع، وضعف معدل إدماج الحليب الطازج في التصنيع بسبب السعر المدعم لمسحوق الحليب وسنتناولهما بشيء من التفصيل فيما يلي:

1.1.4.انخفاض هامش الربح:

يظهر انعكاس السعر المقنن جليا على هامش الربح، هذا الأخير الذي يرتبط ارتباطا وثيقا ومباشرا بعاملين أساسين هما تكلفة الإنتاج وسعر البيع، وتجدر الإشارة إلى أن الدولة الجزائرية فرضت على المنتجين وجود كمية 103غ من مسحوق الحليب المجفف في كل 01 لتر من الحليب المبستر، هذا الأخير الذي عرف ارتفاعا كبيرا في أسعاره سواء في الأسواق المحلية أو الخارجية قبل سنة 2007م، ما تسبب في ارتفاع تكلفة إنتاج اللتر الواحد من الحليب المبستر لتفوق سعر بيعه المقنن، ما فرض على الدولة دفع الفرق بين تكلفة الإنتاج وسعر البيع عن طريق صندوق التعويضات، ولكن بعد إنشاء "ONIL " سنة 2007م أصبح الدعم موجه لشراء مسحوق الحليب والجدول الموالي يبرز تطور قيمة تكلفة الإنتاج وسعر اللتر الواحد من الحليب وقيمة التعويض المدفوع من طرف الدولة:

الجدول رقم (02): تطور قيمة سعر مسحوق الحليب وتكلفة إنتاج الحليب المبستر المدعم في الجزائر

	2007-2001	2015-2008	منذ 2016
سعر مسحوق الحليب	260- 360 دج/كغ	159دج/كغ	157دج/كغ
سعر 103غ من مسحوق الحليب	26,8- 37,08دج	16,4دج	16,17دج
تكلفة الإنتاج (1)	39 دج/ل – 40 دج/ل	23,35 دج/ل	23,20دج/ل
سعر البيع (2)	25,00 دج/ل	25,00 دج/ل	25,00دج/ل
صندوق تعويض الدولة للمنتجين (1-2)	14دج/ل – 15دج/ل	00,00 دج/ل	00,00دج/ل

Source : Makhlouf Malik, 2015, P54.

يظهر من الجدول السابق أنه خلال الفترة الممتدة من (2001-2007) كان سعر المادة الأولية المتمثلة في مسحوق الحليب لوحدها يفوق سعر البيع، ما كبد الدولة ملايير الدينارات لتعويض الفارق بين تكلفة الإنتاج وسعر البيع لتجنب اعتزال المنتجين لهذه الصناعة، ولكن بداية من سنة 2008م تخلت الدولة عن سياسة التعويضات واتجهت نحو تدعيم سعر مسحوق الحليب، حيث تستورده بأسعار مرتفعة جدا من الأسواق الخارجية وتمون المؤسسات المنتجة عن طريق "ONIL" بمسحوق الحليب بسعر مدعم قدر ب159دج/كغ وهذا بهدف تخفيض تكاليف الإنتاج بحيث لا تتجاوز السعر المقنن، كما يلاحظ أن الدولة واصلت دعم سعر المسحوق الذي خفضته إلى 157دج/كغ ابتداء من سنة 2016م لكنها خفضت مقابل ذلك سعر بيع كيس الحليب المبستر في رصيف المصنع بنفس القيمة ليصل إلى 23,20دج/ل ولكن رغم ذلك يبقى هامش الربح

ضعيفا جدا ما سبب عزوف الكثير من المؤسسات الخاصة عن إنتاج هذه المادة والتوجه إلى إنتاج مشتقات الحليب الأخرى كالياغورت والجبن وغيرها والتي يرتفع فيها هامش الربح مقارنة بالحليب المبستر.

2.1.4.انخفاض إدماج الحليب الطازج:

لقد نتج عن تقنين سعر الحليب المعاد تكوينه المبستر دعم الدولة الحتمي لمسحوق الحليب حيث استقر سعره منذ سنة 2008م، على عكس الحليب الطازج الذي عرف سعره ارتفاعا متزايدا، كما يبرزه الشكل الموالي:

الشكل رقم (03): تطور أسعار كلا من الحليب الطازج وسحوق الحليب بالجزائر منذ 2001

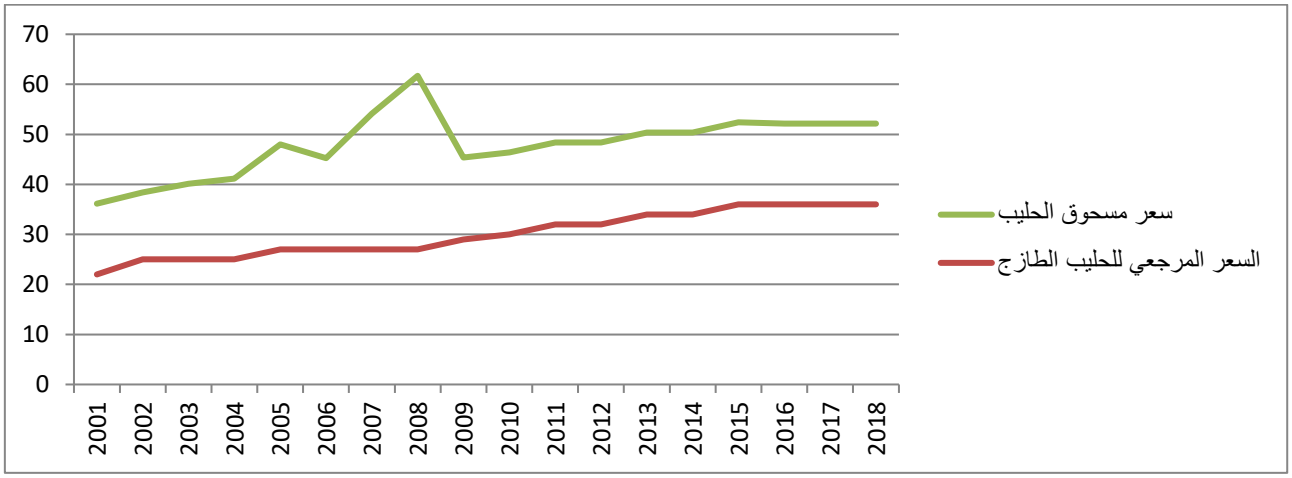

Source: Outayebe Meryem, 2012, P 60.

يظهر الشكل السابق تطور أسعار الحليب الطازج ومسحوق الحليب بالأسواق الوطنية منذ سنة 2001م، وما يجذب الانتباه للوهلة الأولى هو ارتفاع سعر اللتر الواحد من الحليب الطازج طيلة الفترة حيث يظهر منحنى سعره مزايدا ومرتفعا باستمرار أين انتقل من السعر المرجعي 22دج/ل سنة 2001م إلى 25دج/ل سنة 2002م واستقر على هذه الحال إلى غاية سنة 2005م أين ارتفع السعر المرجعي مجددا إلى إلى 27دج/ل بعدها استقر السعر عند هذا المستوى إلى غاية سنة 2010م حيث ارتفع مجددا إلى 30دج/ل وصولا إلى 32دج/ل سنتي 2011م و2012م ثم قفز إلى 34دج/ل سنتي 2013م و2014م وكان آخر ارتفاع له سنة 2015م أين وصل 36دج/ل، مقابل ذلك نجد استقرار تاما في سعر مسحوق الحليب منذ سنة 2008م بسبب دعم الدولة له والذي قدر ب16,4دج لكل103غ، ثم انخفض سنة 2016م إلى 16,17دج لكل 103 غ ونظرا لانخفاض تكلفة استعمال مسحوق الحليب عن تكلفة استعمال الحليب الطازج في إنتاج الحليب المبستر، نجد أغلب المؤسسات المنتجة تعتمد على مسحوق الحليب بمعدل يفوق 70% في الإنتاج بينما يقل معدل إدماج الحليب الطازج في صناعة الحليب المبستر، وهذا ما يبرزه الشكل الموالي:

الشكل رقم (04): معدل إدماج الحليب الطازج في إنتاج الحليب المبستر بالجزائر منذ 2001

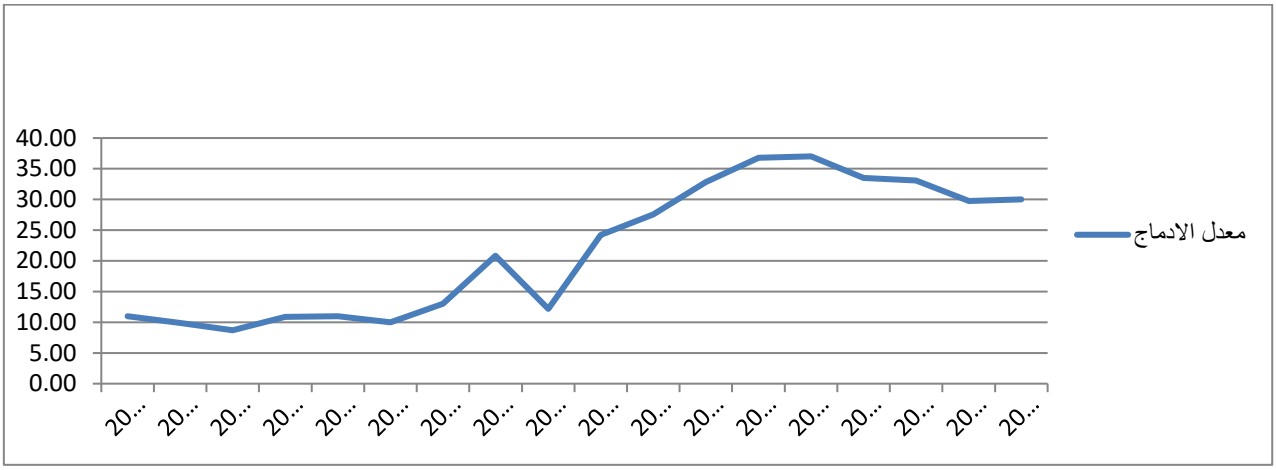

المصدر: من إعداد الباحث.

يلاحظ من قراءة الشكل السابق أم معدل إدماج الحليب الطازج في صناعة الحليب المبستر ضعيفة جدا إذ لم تتجاوز معدل 30% منذ سنة 2001م، ويظهر الشكل السابق تذبذب كبير في الكميات المدمجة، حيث كانت مرتفعة نوعا في بداية سنة 2001م والتي قدرت بحوالي 145,94 ألف لتر بمعدل إدماج ضعيف قدر ب11%، لكن هذه الكميات انخفضت سنة تلوى الأخرى وصولا إلى أدنى مستوى لها سنة 2003م بمعدل إدماج قدر ب8,7% ثم عودة المعدل إلى الارتفاع بنسبة ضعيفة بلغت 10,9%، 11% و10% للسنوات 2004م، 2005م و2006م على التوالي، لكن نلاحظ ارتفاع الكميات المدمجة سنتي 2007م و2008م بحوالي 128 ألف لتر و243 ألف لتر على التوالي بسبب ارتفاع سعر مسحوق الحليب الذي بلغ ذروته سنة 2007م لينخفض مجددا سنة 2009م وصولا إلى 128 ألف لتر بمعدل إدماج قدره 12%، وقد كانت سنة 2010م الانطلاقة الحقيقية لارتفاع الكميات المدمجة في التصنيع حيث انطلقت سنة 2010م بمعدل 24% واصلة إلى أعلى معدل لها سنة 2014م بحوالي 37% ليعاود الانخفاض مجددا خلال الثلاث سنوات المتتالية لتصل بغضون سنة 2017م إلى 504 ألف لتر بمعدل إدماج 29%، ويمكن تفسير هذا الارتفاع منذ 2010م بالدعم المالي والمنح المقدمة من طرف الدولة الجزائرية عن كل لتر من الحليب الطازج المدمج في التصنيع، لكن يبقى الاعتماد على مسحوق الحليب كبيرا جدا والذي يفوق 70% بسبب تكلفته المنخفضة نظرا لسعره المدعم.

2.4.انعكاس السياسة السعرية للحليب المبستر على المستهلك:

يحتل الحليب المبستر صدارة السلع المستهلكة في الجزائر من طرف كافة الفئات الاجتماعية ومن مختلف الأعمار، إذ حسب آخر إحصائيات المركز الوطني للإحصائيات سنة 2011م فإن العائلات الجزائرية تنفق 2102دج شهريا لاقتناء الحليب ومشتقاته، أي ما يعادل 25224دج سنويا، أين تخصص 30% لشراء الحليب المبستر المعاد تكوينه و5% مخصصة لحليب البقر المبستر أما الباقي فيخصص لمشتقات الحليب كالياغورت والجبن وغيرها (Office National des Statistiques, Novembre 2015, p. 47)، ويعد استهلاك الحليب عادة غذائية داخل المجتمع الجزائري خاصة لدى الفئات المحدودة الدخل، فاستهلاكه يحمل طابعا رمزيا وغذائيا في الوقت نفسه ويرجع ذلك إلى الفترة الاستعمارية (1830-1962) أين استخدمت فرنسا سياسة الأرض المحروقة لغرض تجويع الشعب الجزائري ولكن الشعب لم يرضخ وقاوم الاستعمار بطرق مختلفة، لذلك وبهدف البقاء أكلوا القمح والتمر والحليب، ومنذ ذلك الوقت أصبح شرب الحليب عادة غذائية راسخة،

حيث يستهلك الأفراد الجزائريون الحليب المبستر مرتين في اليوم، صباحا كوجبة صباحية لا يستغنى عنها أبدا، مع القهوة والشاي إضافة إلى الحلويات التقليدية أو العصرية إن وجدت، ومساء كوجبة مسائية كذلك يكون فيها الحليب مع القهوة أو الشاي وبعض الحلويات إن وجدت، وتعتبر هذه العادة سائدة في جميع أقطار الوطن دون اختلاف.

ويشير المنطق الاقتصادي إلى وجود علاقة عكسية بين الكمية المستهلكة من الحليب وسعر الوحدة الواحدة منها وإثر تحليلنا لسعر الحليب المبستر المقنن الذي استقر عند 25دج/اللتر منذ سنة 2001م نلاحظ أن الدولة الجزائرية دعمت الفئات المحدودة الدخل على اقتناء هذه المادة الأساسية، وعلى الرغم من استقرار السعر إلا أننا نلاحظ تذبذبا في الكميات المستهلكة ويمكن إرجاع ذلك إلى القدرات الشرائية للمستهلكين، حيث يتركز استهلاك الحليب المبستر لدى الأسر ذات الدخل المحدود، هذا الأخير الذي يعتبر ذو نوعية رديئة مقارنة بالأنواع الأخرى الموجودة في السوق ويرجع ذلك أساسا إلى سعره المتدني مقارنة مع بقية أنواع الحليب الأخرى، إذن أن التوجه الكبير نحو استهلاك الحليب المبستر في أكياس ليس ناتجا عن قيمته الغذائية وفائدته الصحية بقدر ما هو مرتبط بسعره المتدني، ورغم ذلك نجد أن الأسر إذا توفرت لها بعض الإمكانيات المادية ولو بتفاوت طفيف تلجأ إلى شراء منتجات أخرى أفضل جودة ونوعية وهو حليب البقر الطازج المبستر الذي يباع بأسعار حرة ونظرا لارتفاع سعره مقارنة بالحليب المبستر المعاد تكوينه فإنه يكون اقل استهلاكا لدى الفئات المحدودة الدخل.

5.انعكاس السياسة السعرية للحليب المبستر على الميزان التجاري الجزائري:

لقد نتج عن السياسة السعرية المطبقة على الحليب المبستر في الجزائر، وبالتحديد إثر دعم سعر مسحوق الحليب تبعية كبيرة للسوق الوطنية بالأسواق العالمية في مادة مسحوق الحليب، والتي كبدت الدولة مبالغ طائلة بسبب الارتفاع الكبير في أسعارها، فنظرا لضعف كميات الحليب الطازج المدمجة في صناعة الحليب المبستر والتي لم تتجاوز 30% منذ سنة 2001م إلا في حالات قليلة ونادرة، فإن الدولة الجزائرية سعت إلى توفير مادة أولية أخرى بديلة وهي مسحوق الحليب المجفف والمواد الدسمة، والتي تجاوز الاعتماد عليها معدل 70%، وهنا لجأت الدولة إلى الأسواق الخارجية لاستيرادها، وفيما يلي شكل يبين الكميات المستوردة من مسحوق الحليب المجفف سواء من طرف الدولة أو الخواص للفترة (2001-2018):

الشكل رقم (05): تطور كميات مسحوق الحليب المستوردة في الجزائر للفترة (2001-2018)

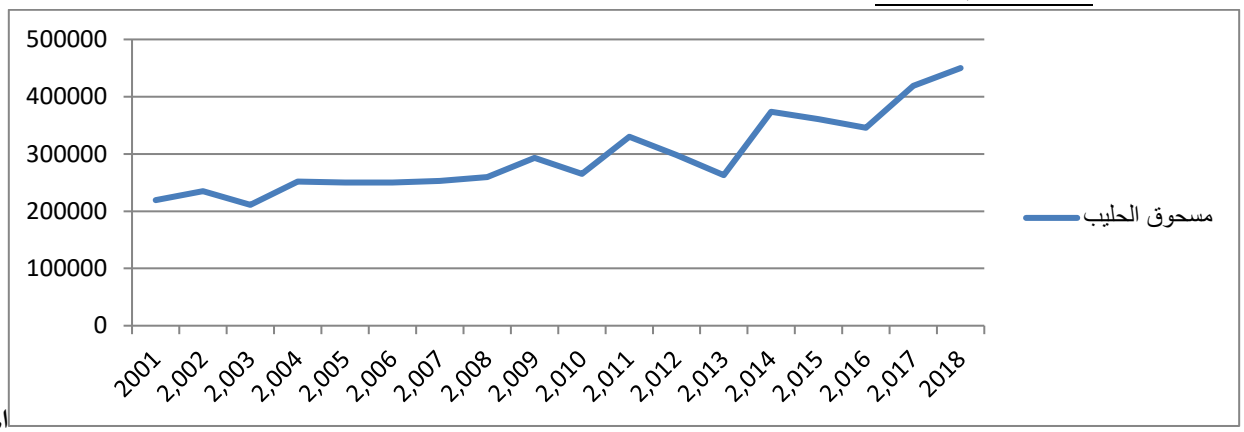

المصدر:

من إعداد الباحث.

يظهر الشكل السابق الكميات الكبيرة من مسحوق الحليب المجفف المستوردة والتي كبدت الدولة ملايير الدولارات سنويا، ويلاحظ من الشكل ارتفاعا في الكميات المستوردة من سنة إلى أخرى ولكن بنسب منخفضة خاصة في العشر سنوات الأولى من الدراسة حيث قدرت الكمية سنة 2001م ب 188 ألف طن بسعر 1850دولار/طن بينما وصلت إلى 265 ألف طن في 2010م بسعر 3402 دولار/طن، ثم نلاحظ في السبع سنوات التالية تذبذبا في الكميات المستوردة حيث ارتفعت بدرجة كبيرة نسبيا في السنوات 2011م، 2014م و2017م بحوالي 329 ألف طن، 373 ألف طن و419 ألف طن بسعر 4073، 4817و 2912 دولار/طن على التوالي، بينما عرفت سنة 2013م تراجعا أين قدرت الكمية ب262 ألف طن بسعر 4092 دولار/طن ، والملاحظ أنه رغم الارتفاع المتزايد لأسعار هذه المادة في الأسواق العالمية إلى أن الكميات المستوردة واصلت الارتفاع، أما التذبذب الملاحظ في السنوات الأخيرة فيمكن إرجاعه إلى تذبذب أسعار مسحوق الحليب هي الأخرى في الأسواق العالمية والتي تتماشى عكسيا مع الكميات المستوردة.

6.انعكاس السياسة السعرية للحليب المبستر على مستويات الاكتفاء الذاتي بالجزائر:

الاكتفاء الذاتي هو الحالة التي يتحقق عندها الاعتماد على الذات في توفير الغذاء، وانطلاقا من كونه مفهوم يمكن قياسه بنسبة الإنتاج المحلي إلى المتاح للاستهلاك الكلي، واستنادا إلى التحليل السابق فإنه يمكننا حساب نسبة الاكتفاء الذاتي من الحليب المبستر حسب العلاقة التالية:

درجة الاكتفاء الذاتي = (الكميات المنتجة من الحليب الطازج المبستر/الإنتاج الكلي للحليب المبستر)*100

حيث:

– الكميات المنتجة من الحليب الطازج المبستر تمثل الإنتاج المحلي من الحليب المبستر باعتبارها تعتمد على مادة أولية متوفرة محليا وهي حليب البقر الطازج.

– الإنتاج الكلي للحليب المبستر يمثل المتاح للاستهلاك ويشمل الكميات المنتجة من الحليب الطازج المبستر إضافة إلى الكميات المنتجة من الحليب المعاد تكوينه المبستر باعتباره ينتج انطلاقا من مادة أولية مستوردة وهي مسحوق الحليب.

وقبل تبيان معدلات الاكتفاء الذاتي من الحليب المبستر في الجزائر سنحاول تبيان تطور الكميات المنتجة من هذه المادة على المستوى الوطني منذ سنة 2001م، والممثلة في الشكل الموالي:

الشكل رقم (06): تطور الإنتاج المحلي من الحليب المبستر في الجزائر منذ سنة 2001

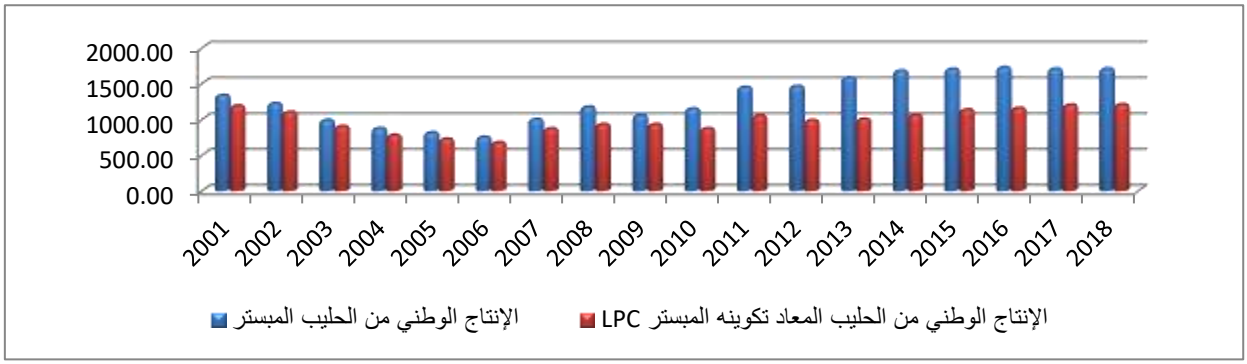

المصدر: من إعداد الباحث.

من قراءة الشكل السابق نجد أن الكميات المنتجة من الحليب المبستر عرفت تذبذبا كبيرا خلال الفترة (2001-2018) والتي تخللتها أزمتين حادتين في عرض هذا المنتج كما يظهره الشكل وهما أزمتي 2007/2006 و2010/2009 على التوالي، وعلى هذا الأساس يقسم الشكل السابق إلى ثلاث فترات: الفترة الأولى (2001-2007) والتي تميزت بالانخفاض التدريجي والمتواصل في الكميات المنتجة حيث انتقلنا من 1326,69 ألف لتر سنة 2001م إلى 991,15 ألف لتر سنة 2007 والتي سجلت خلالها أدنى قيمة سنة 2006م بحوالي 742,85 ألف لتر ما أدى إلى ندرة حادة في الحليب المبستر مسببا أزمة، هذه الأخيرة التي دفعت بالدولة الجزائرية إلى إدخال الديوان الوطني للحليب ومشتقاته "ONIL " حيز النشاط سنة 2007م، الفترة الثانية (2007-2010) حيث شهدت ارتفاع سنة 2008 مقارنة ب 2007م مسجلة 1164,81 ألف لتر، معاودة الانخفاض سنة 2009م ب 1049,44 ألف لتر مسببة بذلك أزمة أخرى للحليب المبستر، الفترة الثالثة (2010-2018) والتي تميزت بالارتفاع التدريجي في الكميات المنتجة انطلاقا من 1139,44 ألف لتر سنة 2010م وصولا إلى 1696,71 ألف لتر سنة 2017م، مسجلة أعلى قيمة لها طيلة فترة الدراسة سنة 2016م بحوالي 1716,07 ألف لتر.

أما فيما يخص الكميات المنتجة من الحليب المعاد تكوينه المبستر المنتج باستعمال مسحوق الحليب المجفف فإنه تمثل أكثر 62% من الإنتاج الكلي للحليب المبستر منذ 2001م، وعلى العموم فقد شهدت الكميات انخفاضا تدريجيا حيث يمكن تقسيم الشكل السابق إلى ثلاث فترات تمتد الأولى منها من (2001- 2007) أين تراوحت نسبة LPC من (87% - 90%) أما الفترة الثانية فتمتد من (2008 – 2011) أين تراوحت نسبة LPC من (72% - 79%) أما المرحلة الثالثة فتمتد من (2012 -2018) حيث مثلت نسبة LPC من (62% - 70%)، ورغم انخفاضها الضئيل والناتج عن ارتفاع استعمال الحليب الطازج في الإنتاج والناتج عن دعم الدولة للإدماج إلا أنها تبقى تمثل نسبة كبيرة جدا ما يؤثر سلبا على مستويات الاكتفاء الذاتي كما يبينه الشكل الموالي:

الشكل رقم (07): تطور معدل الاكتفاء الذاتي من الحليب المبستر في الجزائر للفترة (2001-2018)

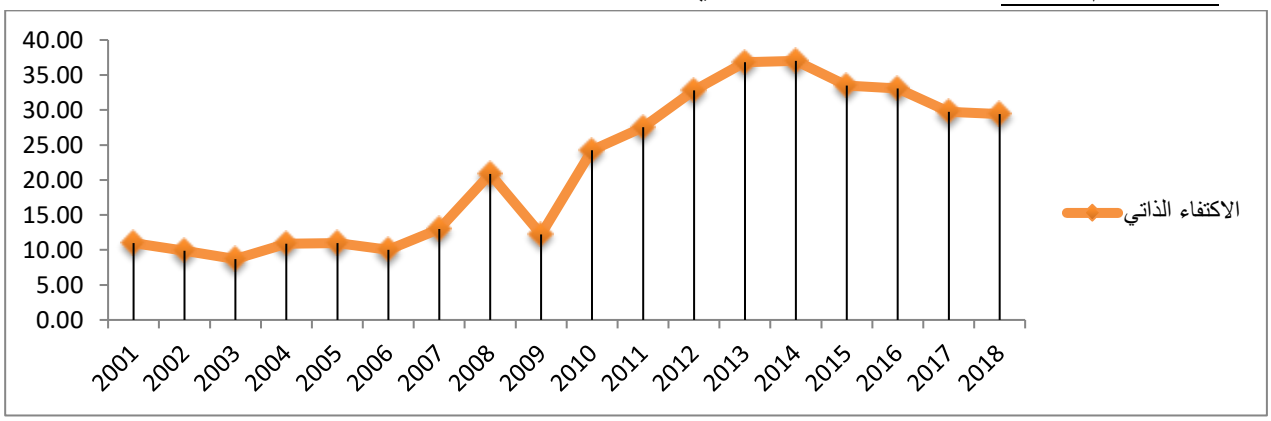

المصدر: من إعداد الباحث.

يتجلى لنا من الشكل السابق أن معدلات الاكتفاء الذاتي من الحليب المبستر تميزت بالانخفاض الشديد طيلة 18 سنة الماضية حيث لم تتجاوز 40%، فقد عرف الاكتفاء الذاتي أدنى مستوياته في العشر سنوات الأولى (2000-2009) أين تراوح بين 08% و13% ما عدا سنة 2008 التي عرفت ارتفاع قدر ب 20,86%، بينما كانت سنة 2010م نقطة

الارتفاع والتحسن التدريجي لمعدلات الاكتفاء الذاتي حيث ارتفعت من 24,24% لهذه السنة إلى 37,02% سنة 2014 بمعدل نمو قدره 52,72% خلال أربع سنوات فقد لكن المعدل عاود الانخفاض مجددا ولكن بنسبة ضئيلة حيث قدر 29,74% سنة 2017 بمعدل انخفاض قدره 19,66%، وعلى العموم كان التحسن والتطور ملحوظا حيث بلغ معدل النمو للعشر سنوات الأولى 86% أما الثماني سنوات الأخيرة فقد كان معدل النمو حوالي 23%.

7. خاتمة:

يبرز تحليل إشكالية السياسة السعرية المطبقة على الحليب المبستر بالجزائر عدم نجاعة هذه الأخيرة نظرا للتناقض الكبير بين الإنتاج والاستهلاك، حيث تدعم السياسة السعرية الاستهلاك بدرجة كبيرة جدا في حين تخفض ربح المنتجين مما يقلص الإنتاج، وكنتيجة لتحليل المعلومات السابقة يمكننا رصد النتائج التالية، والتي تعطي صورة واضحة عن الانعكاسات الكلية للسياسة السعرية والمتمثلة في النقاط التالية:

1.7. اختبار الفرضيات:

– **الفرضية الأولى:** السعر المقنن لا يشمل حليب البقر المبستر بأنواعه المنتج انطلاقا من حليب البقر الطازج فقط، بل يباع بأسعار حرة يحددها المنتجون حسب قوى العرض والطلب، بينما يطبق السعر المقنن والمقدر ب25دج على الحليب المبستر المنتج انطلاقا من مسحوق الحليب المجفف والمواد الدسمة (من 15 إلى 20 غراما من المواد الدسمة في اللتر الواحد) و الحليب المبستر المنتج انطلاقا من مزج الحليب الطازج مع مسحوق الحليب المجفف مهما كانت نسبة المزج بينهما، وهو ما ينفي الفرضية الأولى.

– **الفرضية الثانية:** هامش ربح المؤسسات المنتجة للحليب المبستر ضعيف جدا نظرا لتسقيفه بسبب السعر المقنن ما سبب عزوف الكثير من المؤسسات الخاصة عن إنتاج هذه المادة والتوجه إلى إنتاج مشتقات الحليب الأخرى كالياغورت والجبن وغيرها والتي يرتفع فيها هامش الربح مقارنة بالحليب المبستر، وهو ما يؤكد الفرضية الثانية.

– **الفرضية الثالثة:** الطلب الكبير والمتزايد على الحليب المبستر مقابل الإنتاج المحدود انعكس سلبا على معدلات الاكتفاء الذاتي من الحليب المبستر التي تميزت بالانخفاض الشديد، حيث لم تتجاوز 40%، وهو ما يؤكد الفرضية الثالثة.

2.7. نتائج الدراسة:

– نتج عن تقنين سعر الحليب المعاد تكوينه المبستر دعم الدولة الحتمي لمسحوق الحليب حيث استقر سعره منذ سنة 2008م، ونظرا لانخفاض تكلفة استعمال مسحوق الحليب مقارنة بتكلفة استعمال الحليب الطازج في إنتاج الحليب المبستر، نجد أغلب المؤسسات المنتجة تعتمد على مسحوق الحليب بمعدل يفوق 70% في الإنتاج بينما يقل معدل إدماج الحليب الطازج في صناعة الحليب المبستر.

– السعر المقنن للحليب المبستر جعله في متناول جميع فئات المجتمع الجزائري خاصة المحدودة الدخل، ما رفع الطلب عليه فأضحى في صدارة السلع المستهلكة في الجزائر من طرف كافة الفئات الاجتماعية ومن مختلف الأعمار، إذ حسب آخر إحصائيات المركز الوطني للإحصائيات سنة 2011م فإن العائلات الجزائرية تنفق 2102دج شهريا لاقتناء الحليب ومشتقاته، منها 30% على الحليب المبستر.

– إثر التوجه الكبير نحو استعمال مسحوق الحليب كمادة أولية في صناعة الحليب المبستر بسبب سعره المدعم من جهة وضعف كميات الحليب الطازج المنتجة محليا من جهة أخرى، استوجب على الجزائر استيراده ما جعلها تعاني من تبعية كبيرة للأسواق العالمية في مادة مسحوق الحليب، والتي كبدتها مبالغ طائلة بسبب الارتفاع الكبير في أسعارها.

كخلاصة لما سبق عرضه وتحليله، يمكننا القول أن هناك تناقض كبير في السياسات المنتهجة، حيث نجد أن الدولة تسعى جاهدة لتحفيز ورفع إنتاج وتجميع وإدماج الحليب الطازج في صناعة الحليب المبستر لكنها في المقابل تقوم بدعم أسعار مسحوق الحليب المجفف، كما أنها تسعى جاهدة لتحقيق الاكتفاء الذاتي منه لكنها تدعم الإنتاج والاستهلاك في نفس الوقت، وهذا تناقض كبير يستوجب التخلي عن أحد طرفي المعادلة لتحقيق التوازن.

3.7. التوصيات:

وعليه نوصي بما يلي:

– حتمية الانتقال إلى سياسة الأسعار الحرة لمادة الحليب المبستر بمختلف أنواعه؛

– ضرورة التخلي عن دعم أسعار مسحوق الحليب المجفف بهدف تحفيز المنتجين للتوجه إلى الحليب الطازج مما يخفض الواردات من مادة مسحوق الحليب المجفف ويحقق الاستقلالية الغذائية؛

– دعم جانب واحد فقط هو الإنتاج بالتركيز على المنبع أي الإنتاج المحلي للحليب الطازج الذي يعتبر المادة الأولية الأساسية في إنتاج الحليب المبستر.

8. قائمة المراجع:

1.8. المراجع باللغة العربية:

– بوزيد، سايب، (2008/2009)، *سوسيولوجية استهلاك مادة الحليب في الجزائر: دراسة ميدانية لحي باب الوادي بالجزائر العاصمة* ، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع، تخصص علم الاجتماع والتغذية، معهد علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الجزائر 2، الجزائر.

– علاء الدين محمد علي، مرشدي. (1998)، *مبادئ صحة الألبان*، مطابع جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.

– فاقة سهيلة، براحو. (2002/2003)، *مساهمة شعبة إنتاج الحليب في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر*، امذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر.

– مديرية التجارة لولاية قسنطينة . (9 أفريل 2014). *لقاء تحسيسي حول الحليب ومشتقاته* . الجزائر.

– المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (2016)، *دليل المواصفات العربيةالاسترشادية للألبان*.

– *المرسوم التنفيذي رقم 16-65 الصادر في 16 فيفري 2016 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 01-50 المؤرخ في 12 فيفري 2001 المتضمن تحديد أسعار الحليب المبستر والموضب في الأكياس عند الإنتاج وفي مختلف مراحل التوزيع، الجريدة الرسمية، المادة 01، العدد 09،2016*. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

2.8. قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

– Makhlouf Malik,(2015), Performance de la filière locale par le renforcement de la coordination contractuelle entre les acteurs : Cas de la wilaya de Tizi-Ouzou, Algérie.

– Office National des Statistiques , (2015), enquete sur les déponses de consommation et le niveau de vie des ménages 2011: déponses des ménages en alimentation et boissons en 2011 e: collections statistiques N195, Série s: statistiques socials, Algérie.
– Outayebe Meryem, (2012), La substitution du lait cru à la poudre de lait: Alternative pour l'industrie laitiere; Application à deux laiteries: COLAITAL et TREFLE, Mémoire en vue de l'obtention du diplom de magister en science agronomique, ENSA El-Harrach, Algérie.